عبد المنعم علي عيسى

«المسار العربي» لا يزال نشطاً

جاء الاجتماع الوزاري العربي بالقاهرة، يوم الثلاثاء الماضي، داحضاً للعديد من التقارير التي راجت في غضون الشهر المنصرم والتي كانت في العديد منها تشير إلى أن مسار التقارب العربي مع دمشق تعترضه عقبات وازنة قد يكون من الصعب النجاح في إزالتها، وعليه، تضيف تلك التقارير التي استند بعضها في معلوماته إلى مصادر كما تقول، فإن سكة التقارب آنف الذكر وصلت إلى حال من الانسداد بات من الصعب معها الرهان على كسرها أو إزالتها أملا في استعادة تلك السكة، لنشاطها الذي سبق وأن شكلت «قمة جدة» في الـ ١٩ من أيار المنصرم، أرضية له، قياساً لاعتبارات عدة لعل أبرزها هو حضور الرئيس بشار الأسد لتلك القمة بعد انقطاع دام لنحو ١٢ عاماً، وللحدث اعتباراته التي تتشعب في اتجاهات شتى ومن الصعب حصرها في اتجاه واحد، ثم إن «بيان جدة» الصادر عن تلك القمة كان أقرب لأن يكون طياً لصفحة وفتحاً لأخرى في سياق العلاقات العربية – العربية بكل ما تحتويه الأولى من تنافر وتضارب كان لهما أثر كبير على الأحداث التي مرت بها المنطقة، وبكل ما تبشر به الأخيرة من إمكانية قيام آليات جديدة وهي قادرة عبر مقاربات مختلفة، على نسج إستراتيجيات من شأنها أن تساعد في إيجاد حلول للأزمات التي عاشتها، ولا تزال دول عدة في المنطقة، فيما الملامح تشير، إذا ما استمر الحال هكذا، إلى إمكان أن تتمدد الأزمات بشكل أو بآخر نحو دول ظلت بمنأى عن تلك الأزمات حتى الآن.

جاءت مخرجات اجتماع القاهرة، الذي ضم وزراء خارجية سورية والسعودية ومصر إضافة للعراق ولبنان، لتكشف عن أن التوافقات التي نشأت ما بين أطرافه والتي شكلت مناخات مبشرة لـ«المبادرة العربية» التي اعتبر «بيان عمان» الصادر في ١ أيار المنصرم أساسا لها، لا تزال قائمة بين كل تلك الأطراف وأن أحداً منهم، أي من تلك الأطراف، لم يبدِ أي تحفظات تجاه الطروحات التي شهدها الاجتماع الأمر الذيَ يمكن رصده من خلال البيان الصادر في نهاية الاجتماع الذي قال: «اتسمت اللقاءات بالتوافق على مجمل القضايا التي تمت مناقشتها، الأمر الذي مهد الطريق للخروج ببيان ختامي عن اجتماع القاهرة يؤسس لعمل عربي مشترك من شأنه أن يحرك الجمود الواقع على الملف السوري»، ناهيك عن أن العديد من التقارير، الأردنية، كانت قد أشارت إلى وجود توافقات مرضية جرى التوصل إليها في إطار الاجتماع «الوزاري الأول للجنة الاتصال العربية» الخاصة بسورية وفقاً لما ورد في جريدة «الدستور» القريبة من دوائر صنع القرار السياسي بعمان، وللأمر أهميته قياسا لكون الأخيرة لعبت دور «رأس الحربة» في صياغة «المبادرة العربية» ناهيك عن أنها ما انفكت تعمل على نسج صياغات ثنائية ما بين دمشق وباقي العواصم من شأنها أن تلعب دوراً إسنادياً لهذه الأخيرة.

تبرز النقاط الخمس التي تضمنها البيان الختامي الصادر عن اجتماع القاهرة مسعى عربياً حقيقياً يجهد باتجاه وضع ركائز، وثوابت، داعمة لكلا المسارين، «أستانا» و«اللجنة الدستورية»، المعنيين، بشكل منفرد أو تكاملي إن أمكن، بإيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية، فالبيان الذي أكد على «ضرورة خروج كل القوات غير الشرعية» جنباً إلى جنب تأكيده على «الحفاظ على وحدة الأراضي السورية» و«تكثيف التعاون مع الحكومة السورية»، كان يريد القول: إن ما سبق كله هو ثوابت لا بديل عن اعتمادها في أي حل تسووي، وهي يجب أن تمثل «المنطلقات» لأي مبادرة جديدة أو قديمة «محدثة» تسير في اتجاه إنجاز أمر من هذا النوع، وهو، أي البيان، أظهر تفهماً أكبر للموقف السوري الخاص بعودة «اللاجئين» السوريين عبر تركيزه على «ضرورة دعم مشاريع التعافي المبكر» الذي يعني هنا ضرورة توفير الظروف المناسبة لعودة هؤلاء إلى ديارهم، وذاك فعل يتناقض بالتأكيد مع الموقف الأميركي الساعي إلى عرقلة إنجاز ذلك الملف عبر اجتراح قوانين وشرائع تقوم على ذريعة من هنا أو «توليفة» من هناك لاستصدار المزيد من العقوبات المفروضة على السوريين والتي تهدف في مراميها الأبعد إلى خلق حالة فصل ما بين الجغرافيا (الأرض) وبين التاريخ (البشر) السوريين كمقدمة لكي يدخل الشعب السوري مرحلة «التيه» الممهدة لدخول مرحلة التفتت والانشطار.

على صعيد الحل السياسي توافقت «اللجنة الوزارية العربية» على ضرورة «تفعيل المسار الأممي» الذي يقصد به هنا «مسار جنيف»، بعد أن جرى التوافق على نقل الاجتماعات من جنيف إلى العاصمة العمانية مسقط، في محاولة لتجاوز المشكلة التي تسبب بها الموقف السويسري تجاه الصراع الأوكراني والذي اعتبرته موسكو خروجاً عن «الحياد» الذي اعتمدته سويسرا شعاراً لها فأتاح لها أن تصبح مقراً لكل مفاوضات السلام التي تجري لحل النزاعات الدولية منذ أن رفعت ذلك الشعار، واللجنة هنا قامت بما يشبه برمي «الكرة» في ملعب المبعوث الأممي لحل الأزمة السورية غير بيدرسون الذي لا تزال «أذنه» صاغية «لرفض أميركي بهذا الاتجاه يبدو أنه لا يزال حاكماً لرؤيته، ومن الراجح أن يثقل هذا الموقف على هذا الأخير دافعاً به نحو ضرورة وضع مقاربة جديدة لـ«عقدة المكان» التي حالت من دون انعقاد «اللجنة الدستورية» لمدة تقترب من السنتين، خصوصاً أن البيان الذي أصدرته «هيئة التفاوض العليا» المعارضة في أعقاب اجتماعها بجنيف ٣ و٤ حزيران الماضي كان قد أبدى استعداد «الهيئة» لاستئناف اجتماعات اللجنة الدستورية بعد حل عقدة المكان».

ثمة شيء آخر يشير إلى أن مخرجات اجتماع القاهرة كانت من النوع الذي يمكن البناء عليه، فالمجتمعون توافقوا أيضاً على عقد اجتماع آخر «في وقت سيجري تحديده لاحقاً» على أن تستضيفه بغداد التي تحاول هي الأخرى، على الرغم من الصعوبات، لعب دور في أزمة جوارها السوري وهو يتناسب مع حقائق الجغرافيا التي تفرض على شعوب الجوار مصيراً مشتركاً طال الوقت أم قصر، ويتناسب أيضاً مع وقائع التاريخ التي تفرض معطيات سيكون من شأن تجاهلها حدوث «أعطاب» في آليات «المعالجة».

إرهابيو الاحتلال الأميركي في «التنف» ينشئون «محكمة» ويرسلون مذكرات لأشخاص «مطلوبين»!

أنشأت ميليشيا «جيش سورية الحرة» الإرهابية المنتشرة في منطقة التنف عند مثلث الحدود السورية– الأردنية– العراقية والتي يطلق عليها منطقة الـ«٥٥»، والمحتلة من قبل الاحتلال الأميركي ما يسمى «محكمة التنف ٥٥»!

وذكرت وكالة أنباء «آسيا» أن «جيش سورية الحرة» أرسل العديد من المذكرات لأشخاص مطلوبين للميليشيا تطالبهم فيها بالحضور لمحكمة تسمى «محكمة التنف ٥٥».

وتحتجز الميليشيا آلاف المدنيين النازحين في «مخيم الركبان» الواقع في منطقة التنف المحتلة، ويعانون من صعوبات معيشية فائقة.

وذكرت الوكالة أن الكثير من المدنيين ضمن المنطقة في «مخيم الركبان» يؤكدون عدم وجود محكمة وأن ميليشيا «جيش سورية الحرة» هو من يتولى عملية التحقيق والمحاكمات من دون وجود قضاء مستقل.

وأشارت إلى أن تقارير صحفية ذكرت أن الكثير من سكان المخيم يطالبون الميليشيا بالكشف عن «المحكمة وطبيعة عملها والقضاة العاملين فيها إن كانت موجودة حسب ادعائها».

وأوضح أحد سكان «مخيم الركبان»، أن أهالي المخيم يعانون بشكل كبير من هذا الموضوع، مؤكداً أنه لا توجد محكمة أساساً وميليشيا «جيش سورية الحرة» يدعي وجودها، متسائلاً: كيف تكون المحكمة تحت قبضة فصيل عسكري، وهي من المفترض أن تكون مستقلة، وجميع مذكرات الدعاوى لا يوجد فيها أي توقيع لقاض يثبت وجود محكمة بالفعل»، مضيفاً: العديد من وجهاء المخيم يتساءلون عن هذه المحكمة وأين موجودة؟ ولماذا لا تحاسب مسلحي الميليشيا عند قيامهم بتجاوزات؟ ويطالبون «التحالف الدولي» الذي يقوده الاحتلال الأميركي المزعوم لمحاربة تنظيم داعش بالتدخل لتوضيح الأمر والكشف عن هذه المحكمة.

ووفق الوكالة زعمت مصادر مقربة من «التحالف»، وجود محكمة في الشمال السوري ويشرف عليها قاض حاصل على العديد من الشهادات حيث تتم المحاكمات عن بعد عبر برنامج «السكايب»، وهي محكمة مشكلة منذ ٥ سنوات، ويتم فتح باب المحاكمات يومي الإثنين والخميس من كل أسبوع.

وكالات

ميللر يتسلل إلى شمال سورية ويدعو لدعم مشروع «الإدارة الذاتية» هناك!

دعا وزير الدفاع الأميركي السابق، كريستوفر ميللر، الذي تحتل بلاده مناطق في شمال وشمال شرق سورية أثناء زيارة غير شرعية إلى مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» إلى دعم ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية والحفاظ على ما سماه «التجربة النوعية» في سورية، في وقت واصلت تلك «الإدارة» فرض الإتاوات على السكّان تحت مسمى «دعم الثورة»، على حين استمر فرار مئات الشباب من مدينة عين العرب بريف حلب الخاضعة لنفوذ «قسد» باتجاه تركيا عبر طرق التهريب للوصول إلى أوروبا، بعد تدهور الأوضاع بشكل فظيع في المنطقة.

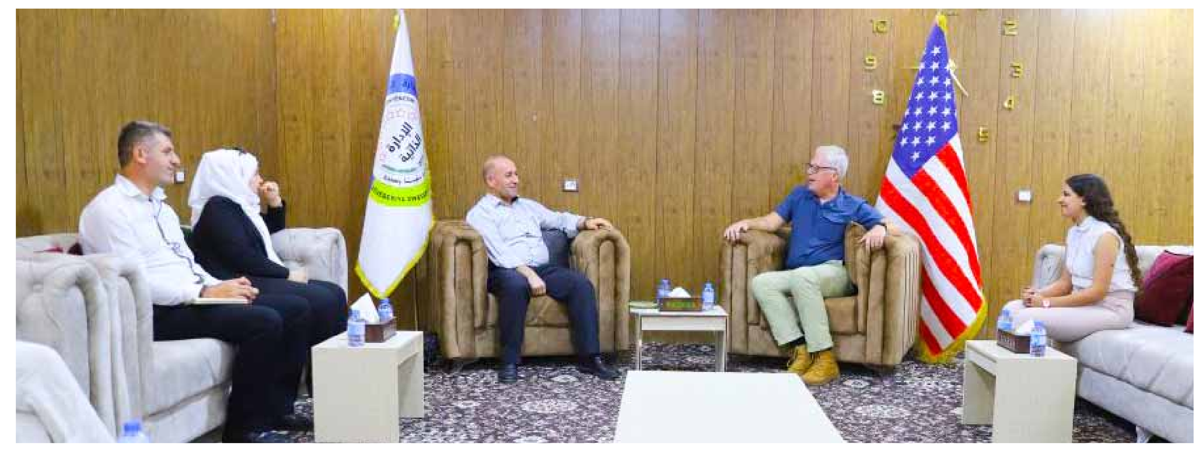

وزير الدفاع الأميركي السابق كريستوفر ميللر يتسلل إلى شمال سورية ويدعو لدعم مشروع «الإدارة الذاتية» هناك (عن الانترنت)

ووفق وكالة «نورث برس» الكردية أعلنت دائرة العلاقات الخارجية في «الإدارة الذاتية»، عن «زيارة أجراها ميللر الأربعاء الفائت، وعقد سلسلة لقاءات في المنطقة».

ودعا ميللر حسب الوكالة إلى دعم تحقيق ما سماه «الاستقرار» في المنطقة، وبحث مع ما تسمى «خارجية الإدارة الذاتية» التحديات التي تواجهها والتهديدات ضدها وضرورات دعمها اقتصادياً وسياسياً.

في الأثناء فرضت لجان الأحياء التابعة لـ«الإدارة الذاتية» على سكّان مدينة الحسكة، دفع مبالغ مالية تحت مسمى «جمع التبرعات لدعم الثورة»، على ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة نقلت عن أن «رؤساء الكومينات بدؤوا بحملة جمع تبرعات سنوية من مختلف سكّان مدينة الحسكة، بذريعة الثورة».

وأضافت المصادر: إن السكّان يضطرون للدفع، خشية تعرّضهم للمضايقة أو قطع الخدمات من قبل رؤساء «الكومينات»، خاصةً المازوت المخصص للتدفئة أو أسطوانات الغاز المنزلي.

وحسب المصادر فإن «مؤسسات الإدارة الذاتية إلى جانب لجان مرتبطة بـ«حزب العمال الكردستاني– «PKK» يفرضون على مدار العام، إتاوات – بمسميات وذرائع مختلفة – على سكّان المناطق التي تسيطر عليها قسد».

وتحدثت المصادر أنها حصلت على وصل من أحد أصحاب المحال المتبرعين في مدينة الحسكة، كُتب عليه باللغتين الكردية والعربية: «التبرعات السنوية للثورة».

يوسف شريف (اسم مستعار) صاحب محل مواد غذائية في حي تل حجر أكد أن «كومين الحي طالب أصحاب المحال في الشارع العام بدفع مبالغ كبيرة وبالدولار».

ويختلف المبلغ الذي تفرضه لجان جمع «التبرعات من محل إلى آخر حسب حجم الأعمال، حيث يدفع صاحب محل بقالية مبلغاً أقل من تاجر مواد غذائية ويصل المبلغ لآلاف الدولارات، وفق شريف.

وسبق أن فرض «حزب الاتحاد الديمقراطي– PYD» الكردي أحد الأحزاب المنضوية في «الإدارة الذاتية»، منتصف حزيران الماضي، «إتاوات» على تجّار سوق الهال في الحسكة وصلت إلى ألفي دولار أميركي، وذلك تحت عنوان «مساعدات للحزب».

وخلال الأعوام الماضية، فرض المسؤولون في حزب «الاتحاد الديمقراطي–PYD» و«الإدارة الذاتية» على التجّار والشركات في مناطق سيطرة «قسد»، دفع مبالغ كبيرة سنوياً، بحجة جمع التبرعات للحزب وعائلات القتلى.

على خطٍّ موازٍ ذكر موقع «باسنيوز» الكردي أن عشرات الشباب الكرد يفرون يومياً من مدينة عين العرب عبر الحدود التركية للوصول إلى أوروبا وذلك عبر طرق التهريب وذلك كله أمام أنظار الإدارة الذاتية التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي PYD».

وأضاف: إن «تدهور الأوضاع المعيشية وفقدان أبسط الخدمات وانعدام فرص العمل وانتشار البطالة وتراجع قيمة الليرة السورية وعدم اهتمام إدارة «PYD» بشؤون أبناء المنطقة يؤدي إلى هجرة الشباب من المنطقة».

وأشار الموقع إلى أن «ما يجري عملية ممنهجة من قبل كوادر حزب العمال لتفريغ المنطقة من سكانها والقضاء على الوجود الكردي بشكل كامل».

وأكد أن «سياسات حزب العمال الفاشلة أوصلت الناس إلى مرحلة الإحباط واليأس وهجرة الشباب من أهم تبعاتها».

وكالات

القضاء الهولندي يحكم بترحيل لاجئين سوريين إلى بلغاريا

تعتزم السلطات الهولندية ترحيل لاجئين سوريين إلى بلغاريا بعد حكم أصدرته السلطات القضائية يقضي بترحيلهم، وذلك حسبما نقلت مواقع إلكترونية معارضة أمس عن موقع «عشتار» للجوء والهجرة.

ونقل «عشتار» عن مجلس الدولة الهولندي قوله: إنه «من غير المحتمل أن تعامل السلطات البلغارية الأجانب بشكل ينتهك حقوق الإنسان»، وذلك بعد اعتراض اثنين من السوريين ضد نقلهم.

وسبق أن تقدم سوريان بطلب للحصول على اللجوء في بلغاريا ثم تقدّما بطلب لجوء آخر في هولندا بعد أن وصلا إليها، إلا أن وزير الهجرة واللجوء الهولندي السابق فان دير بورغ رفض معالجة طلبات اللجوء الخاصة بهما وأعلن عزمه نقلهما إلى بلغاريا، لأنهما قد تقدّما بطلب للحصول على اللجوء هناك لأول مرة، حسب الموقع.

وبموجب «لائحة دبلن»، فإن بلغاريا مسؤولة عن معالجة طلبيهما، إلا أن الوضع في بلغاريا حسب رأيهما ينتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان «ECHR»، لذلك فهما لا يريدان العودة إليها.

وأضاف مجلس الدولة: إنه «لا تظهر المعلومات المتاحة أن الأجانب الذين تم نقلهم إلى بلغاريا بموجب لائحة دبلن معرضون أيضاً لخطر الوقوع ضحية لعمليات الإعادة».

وسعى العديد من السوريين إلى الحصول على تصاريح إقامة في بلغاريا أو اليونان ثم محاولة الوصول إلى دول في أوروبا الغربية، وهناك وفق الموقع، نحو ألف طالب لجوء ممن حصلوا على تصريح إقامة في اليونان ثم تقدموا بطلب للحصول على اللجوء مرة أخرى في هولندا.

وكان من المقرر أن تنقل هولندا عشرات اللاجئين الذين لديهم طلبات لجوء سارية أو مرفوضة في الدنمارك والسويد وفقاً لاتفاقية «دبلن» لتوزيع اللاجئين، المبرمة عام ١٩٩٠، والتي تنص على أنه يتوجب على الدولة التي يصل إليها طالبو اللجوء أولاً أن تنظر في طلبات لجوئهم، وأن تقبل عودتهم إليها في حال غادروا إلى دولة أوروبية أخرى.

وسبق أن دعت الدنمارك إلى إنشاء نظام لجوء جديد وتعديل سياسات الهجرة لتسمح بفحص ملفات طالبي اللجوء خارج أوروبا، في حين رفض البرلمان الهولندي اقتراحات مقدّمة من أحزاب يمينية حول إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، وإعلان سورية آمنة.

وكالات

تحت مسمى «معنا أو ضدنا» وبقوة السلاح

«العمشات» و«الحمزات» يجبران الأهالي على التظاهر ضد عقوبات أميركا بحقهما

فصيلا «السلطان سليمان شاه» و«فرقة الحمزة» أجبرا الأهالي بمناطق سيطرتهما في شمال سورية على التظاهر ضد العقوبات الأميركية المفروضة عليهما (عن الانترنت)

أجبر فصيلا «السلطان سليمان شاه» و«فرقة الحمزة» الموالين للاحتلال التركي الأهالي بمناطق سيطرتهما في شمال سورية على التظاهر ضد العقوبات الأميركية المفروضة عليهما، في حين طالب ما يسمى «المجلس المحلي» لمدينة رأس العين المحتلة شمالي الحسكة، شركة «AKENERGY» التركية بالتراجع عن قرارها رفع أسعار الكهرباء.

ونقلت مصادر إعلامية معارضة عن مصادر في بلدة شيخ الحديد الخاضعة لنفوذ فصيل «سليمان شاه» الملقب بـ«العمشات»، بريف عفرين شمال غرب حلب، أن الفصيل الذي يتزعمه المدعو محمد الجاسم الملقب أبو عمشة «دعا أمس إلى تظاهرة ضد العقوبات الأميركية الأخيرة التي طالته».

وذكرت المصادر أن أبو عمشة أوعز إلى مسلحيه بمنع أي مواطن كردي من مزاولة عمله أمس تحت التهديد لإجباره على الخروج بالتظاهرة.

وتحت مسمى «معنا أو ضدنا» أجبر «العمشات» و«الحمزات» سكان في عفرين وريفها على مدار اليومين الفائتين على الخروج في مظاهرات للتنديد بالعقوبات الأميركية على متزعمي الفصيلين، حيث تعمد مسلحو الفصيلين إجبار السكان الكرد على الخروج في هذه التظاهرات، حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية عن مصادر محلية أضافت: إن عشائر عربية أُجبرت على إصدار بيانات ترفض من خلالها تلك العقوبات.

وذكرت الوكالة أن الفصيلين المعاقبين أجبرا القائمين على كنيسة «مار توما» للسريان الأرثوذكس الواقعة وسط مدينة رأس العين المحتلة شمال الحسكة، على إلقاء بيان من داخل الكنيسة يرفضون به العقوبات.

والخميس الفائت، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، عقوبات على فصيلي «السلطان سليمان شاه» و«فرقة الحمزة» الملقبة بـ«الحمزات» لارتكابهم جرائم جسيمة ضد حقوق الإنسان.

واستهدفت العقوبات أبو عمشة ووليد حسين الجاسم وهو الأخ الأصغر للأخير والذي يشغل أيضاً دوراً قيادياً في الفصيل، كما شملت العقوبات سيف بولاد أبو بكر وهو متزعم «فرقة الحمزة» إضافة إلى تاجر سيارات يتبع لأبو عمشة.

من جهة ثانية انتقد ما يسمى «المجلس المحلي» لمدينة رأس العين التابع للاحتلال التركي في بيان رفع شركة «AK ENERGY» لأسعار الكهرباء التي تخدّم بها مناطق متفرقة يحتلها جيش الإدارة التركية في شمال سورية، معتبراً أن رفع الأسعار مؤخراً مخالف لجميع العقود بهذا الخصوص، داعياً الشركة إلى التراجع عن رفع الأسعار.

ورفعت الشركة أول من أمس أسعار الكهرباء المنزلي من ٣,٢٠ إلى ٤,٧٥ ليرات تركية، والتجاري من ٥ إلى ٥,٧٥ ليرات تركية، (الليرة التركية تساوي ٥٢٠ ليرة سورية) وشمل القرار كلاً من مدن إعزاز والباب وجرابلس المحتلة بريف حلب وتل أبيض ورأس العين المحتلتين بريفي الرقة والحسكة، وبلدات بزاعة وقباسين والغندورة وأخترين المحتلة بريف حلب.

وتبع القرار غضب شعبي واحتجاجات وإشعال عجلات مطاطية أمام مبنى الشركة في إعزاز، وشملت الاحتجاجات الباب ومارع وأخترين، أجبرت الشركة على إغلاق مكاتبها في الباب وإعزاز وأخترين.

وكالات

اعتقل شخصين بتهمة التخابر لمصلحة جهات خارجية

«النصرة» يعدم متزعماً مقرباً من القحطاني في إدلب بتهمة العمالة للغرب

في مشهد يؤكد مدى عمق الصراع الذي يعصف داخل صفوفه، أقدم تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي على إعدام متزعم أمني عراقي من المقربين للمسؤول الأمني الأول لدى التنظيم المدعو أبو ماريا القحطاني الذي يخضع للإقامة الجبرية في إدلب، وذلك بتهمة العمالة للاستخبارات الغربية.

وكالة «نورث برس» الكردية نقلت عن مصدر وصفته بـ«الخاص» أمس أن «النصرة» نفذ أول من أمس حكم الإعدام بحق المتزعم الأمني العراقي بعد نحو ستة أشهر من اعتقاله.

وأوضح المصدر، أن عملية الإعدام طالت المتزعم الأمني المدعو «أبو عمر العراقي» الذي كان يعمل تحت إمرة القحطاني فيما يسمى «جهاز الأمن العام» التابع لـ«النصرة» ضمن قطاع المنطقة الوسطى، ورافقه منذ دخوله إلى سورية من العام ٢٠١٢.

وأضاف: إن عملية الإعدام جرت في ساحة سجن إدلب المركزي غرب المدينة، بعد محاكمة عسكرية حضرها عضوا ما يسمى «مجلس الشورى» في تنظيم «النصرة» مظهر الويسي وعبد الرحيم عطون، والمسؤول الأمني في التنظيم المدعو المغيرة البدوي، صهر متزعم النصرة المدعو أبو محمد الجولاني.

وأول من أمس، تحدثت «نورث برس» عن أن ما يسمى «جهاز الأمن العام» اعتقل ٨ «أمنيين» مقربين من القحطاني في مدينة إدلب بعد أن داهم منازلهم، وذلك بتهم تنفيذهم أوامر سرية لمصلحة القحطاني.

والأربعاء الماضي، فرض الجولاني الإقامة الجبرية على «أبو ماريا القحطاني»، بتهمة التخطيط لعملية انقلاب عليه بالتعاون مع عدد من متزعمي ميليشيا «الجيش الوطني» للاحتلال التركي، وتم منعه من الدخول والخروج من وإلى إدلب إلا بأمر من الجولاني نفسه.

وتتزايد عمليات الإعدام التي ينفذها تنظيم «النصرة» بحق متزعمي ومسلحي التنظيم، من دون معرفة حقيقة التهم الموجهة لهم، في حين يرى بعض متزعمي التنظيم أن الإعدامات عملية إخفاء شهود لا علاقة لها بالتهم المنسوبة كون هذه التهم موجهة لأكثر من ٤٠٠ شخص في سجون «النصرة»، حسب المصدر نفسه.

جاء ذلك، في حين شهدت بلدتا الدانا والبردقلي بريف إدلب الشمالي، استنفاراً من قبل مسلحي «جهاز الأمن العام»، وسط مداهمة منازل في حملة أمنية له، أسفرت عن اعتقال شخصين بتهمة التعامل والتخابر لمصلحة جهات خارجية، وجرى اقتيادهما إلى أحد المراكز الأمنية التابعة لـ«النصرة»، وذلك حسبما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

ويأتي ذلك، في ظل مواصلة الأجهزة الأمنية التابعة لتنظيم «النصرة» حملة الاعتقالات التعسفية في مناطق سيطرته، وسط استمرار الاستياء والسخط الشعبي حيال الانتهاكات المستمرة، على الرغم من الاحتجاجات والتظاهرات الرافضة لهذه الممارسات.

وكالات

الجامعة العربية: عملية التعافي المبكر يكتنفها «الغموض والتداخل»!

شكري يؤكد لبيدرسون حرص لجنة الاتصال العربية التوصل إلى تسوية للأزمة السورية

من لقاء سابق بين وزير خارجية مصر سامح شكري والمبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون (عن الانترنت)

جدد وزير خارجية مصر سامح شكري تأكيده حرص لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سورية التي انعقدت الأسبوع الماضي في العاصمة المصرية القاهرة، على استكمال مهمتها من أجل التوصل إلى حل الأزمة في سورية، بما يضمن الحفاظ على وحدتها واستقرارها، على حين أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون عزمه التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية من أجل البناء على ما تم التوصل إليه في اجتماع اللجنة.

وذكر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد أن شكري تلقى اتصالاً هاتفياً أمس من بيدرسون، تناول خلاله مخرجات اجتماع لجنة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسورية التي انعقدت بالقاهرة الثلاثاء الماضي، مؤكداً حرص اللجنة على استكمال المهمة المنوطة بها من أجل التوصل إلى تسوية للأزمة السورية بكل أبعادها، والحفاظ على وحدة واستقرار سورية الشقيقة، وذلك حسب ما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري.

وأضاف أبو زيد: إن شكري تبادل الرؤى مع بيدرسون حول آخر المستجدات الخاصة بالأوضاع في سورية على مختلف الصعد، والجهود التي يتم بذلها إزاء كل جوانب الأزمة السورية، كما اتفقا على ترتيب لقاء ثنائي بينهما على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر أيلول المقبل.

وأوضح أبو زيد أن بيدرسون أعرب عن تقديره الكبير لجهود مصر بشأن تسوية الأزمة في سورية، مشيداً بمخرجات اجتماع لجنة الاتصال العربية، مؤكداً عزمه التنسيق مع مختلف الأطراف المعنية من أجل البناء على ما تم التوصل إليه في اجتماع اللجنة الأخير.

والثلاثاء الماضي، أجرى وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد في القاهرة لقاءات ثنائية مع وزراء خارجية مصر سامح شكري، والأردن أيمن الصفدي، والسعودية فيصل بن فرحان، وذلك في إطار الزيارة التي قام بها إلى مصر للمشاركة في الاجتماع الأول للجنة الاتصال الوزارية العربية المعنية بسورية.

وبحث المقداد حينها مع نظرائه القضايا المدرجة على جدول أعمال اجتماع لجنة الاتصال العربية المعنية بسورية على المستوى الوزاري، حيث كانت النقاشات إيجابية وبناءة، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق والتعاون المشترك بين الدول المعنية.

وأكد شكري خلال لقائه المقداد حينها حرص اللجنة العربية على استكمال المهمة المنوطة بها للمساعدة في حل الأزمة السورية، وتقديم يد العون للشعب السوري الشقيق لتجاوز محنته، والحفاظ على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية.

وأكد البيان الختامي للجنة الاتصال العربية أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي، وأعرب المشاركون في الاجتماع الذي استضافته القاهرة بحضور وزراء خارجية سورية ومصر والسعودية والأردن والعراق ولبنان، أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي، وأعربوا عن التطلع إلى استئناف العمل في المسار الدستوري السوري، وعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية السورية في سلطنة عُمان بتسهيل وتنسيق مع الأمم المتحدة قبل نهاية العام الجاري، كما أكدوا تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لتسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، وتوسيع نطاق الأنشطة الإنسانية مع بناء الأسس اللازمة للتعافي.

بموازاة ذلك، اعتبر المتحدث باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية جمال رشدي أن «الكثير من «الغموض والتداخل» يكتنف عملية التعافي المبكر في سورية، وربطها بإعادة الإعمار، وذلك بعد أن طرح المقداد مسألة تلقي الدعم العربي لمشاريع التعافي المبكر خلال الاجتماع الوزاري في القاهرة، وذلك حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وقال رشدي: إن «التعافي المبكر من آثار الزلزال قد يتضمن عمليات إعادة إعمار، كبناء المستشفيات والمدارس، وهذه العملية تدخل في إطار المساعدة العاجلة لأنها تتعلق بمنظومة الحياة اليومية، وهنا يكمن التداخل»!

وكالات

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

العالم يتغير.. الأرض ملتهبة والأجواء السياسية ساخنة

حيثما نظرنا من حولنا على امتداد العالم، نرَ أن رقعة «المناطق الساخنة الحمراء» تتوسّع بالتوازي مع تساقط «خطوط السياسة الحمراء»، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، بشّر العالم بأن «عصر الانحباس الحراري انتهى، وبدأ عصر الغليان العالمي»، ودعا إلى اتخاذ إجراءات جذرية وفورية تتعلّق بالتغير المناخي، بعدما وصف درجات الحرارة المرتفعة بشكل غير عادي خلال تموز وآب ٢٠٢٣ ولاسيما، في نصف الكرة الأرضية الشمالي بأنها «مرعبة».

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أكدت أن شهري تموز وآب ٢٠٢٣ أكثر الشهور حرارة على الإطلاق منذ نحو ١٠ آلاف سنة، وتجتاح موجات الحر والحرائق مساحات شاسعة من العالم قبل انطلاق أعمال قمة شرم الشيخ للمناخ في تشرين الثاني ٢٠٢٣، وعلى هامش اجتماع لممثلي الحكومات التي كانت تتهيأ للمشاركة بمؤتمر عُقد في العاصمة الكونغولية كينشاسا، تحدث غوتيريش عما سماه، «الفوضى المناخية القادمة»، وأكد يومها أن انبعاثات الغازات المسببة الاحتباس الحراري آخذة في التزايد بشكل غير مسبوق، وأن الوقت قد حان «لتسوية» بين البلدان المتقدمة الغنية التي تسببت في معظم الغازات المولدة للاحتباس الحراري، والاقتصادات الناشئة التي غالباً ما تشعر بأسوأ آثار تلك الانبعاثات.

المتابعون دُهشوا من جرأة الأمين العام غير عابئ بمواقف الكبار، فقد اتهم دول مجموعة العشرين الأكثر ثراءً في العالم، بالمسؤولية عن حرائق الطبيعة.

المهم في كلام غوتيريش توجيهه رسالتين في آن: الأولى تحذير العالم الذي تجاهلت بعض نخبه الخطر البيئي، والثانية إدانة غير مباشرة لهذه النخب التي غلّبت مصالحها الآنية على مستقبل البشرية.

الأمين العام شدّد في كلمته على الحاجة إلى «أهداف طموحة جديدة» من أعضاء «مجموعة العشرين» والتركيز على ضرورة تقديم البلدان المتقدمة «خريطة طريق واضحة وذات مصداقية لمضاعفة تمويل التكيف المناخي بحلول ٢٠٢٥، وأنّ العالم بحاجة إلى ضمان التزام البلدان المتقدمة التوصلَ إلى صافي انبعاثات صفرية خلال أقرب وقت ممكن من عام ٢٠٤٠».

في القارة الأوروبية، ترتفع درجات الحرارة في بعض دولها، وبشكل غير مسبوق، وتتساقط كرات الثلج في دول أخرى كما حدث في إيطاليا، رغم أن درجة الحرارة وصلت فيها إلى نحو ٤٥ درجة مئوية، على حين اندلعت الحرائق في أماكن ثالثة كما الحال في اليونان.

وبعيداً عن الهمّ المناخي البحت، أعتقد أن «الإحراق» السياسي والأجواء السياسية العالمية الساخنة والتهديد بحرب عالمية ثالثة لا يقلّ خطراً عن ألسنة اللهب على مستقبل وجودنا، فاليوم؛ حيثما نظرنا من حولنا على امتداد العالم، نلاحظ تساقط «خطوط السياسة الحمراء».

وإذا كانت الحدود السياسية في قلب أوروبا بدأت تفقد حصانتها، ونرى أن رقعة «المناطق الساخنة الحمراء» تتوسع وأخذت الشعبوية المتطرفة تهدد مناعتها وسط القلق الديموغرافي من الهجرة وعودة الهواجس إزاء إعلان روسيا إصرارها على الحفاظ على أمنها القومي وإطلاق العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا، ودخول حلف الـ«ناتو» بشكل غير مباشر في الحرب الأوكرانية، ودعمه المباشر لأوكرانيا لدرجة أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين حذر من أنه قد يستخدم السلاح النووي إذا تعرضت روسيا للخطر، لا تبدو منطقتا أميركا الشمالية وشرق آسيا بمنأى عن الخطر.

في الولايات المتحدة؛ أيقظ الرئيس السابق دونالد ترامب «قناعات» كانت قد تراجعت بعد سقوط «المكارثية»، لا يُستبعد أبداً أن تعيد في العام المقبل «تجربة المجرّب» فتراهن على إدارة جمهورية بقيادة ترامب أو من يسير على خطاه.

في الشرق الأقصى وآسيا، الصورة العامة تنذر بحرب واسعة، الزعامة الصينية الحالية تزداد قوة، والتوتر الأميركي الصيني بشأن تايوان في تصاعد، وتقارب بكين التكتيكي مع موسكو إزاء أوكرانيا، وتنافسها المكشوف مع «هند» هندوسية وقومية متشددة انقلبت كلياً على إرث غاندي– نهرو، في الشرق الأوسط.

بعد سبعة عقود على خلق الكيان الصهيوني في ظل نظام فاشي عنصري متطرف قائم على احتلال أراضي أصحاب الأرض الأصليين، يسعى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو لتفادي زجّه في السجن بتهم الفساد عبر مشروعه الصهيوني الاستيطاني بالتحالف مع قوى التطرّف والأصولية ورموز الفساد باعتماده الكلي على دعم قوى استيطانية وفاشية معادية جوهرياً للسلام والتعايش والاعتدال، ونشوء نظام قائم على التمييز والترمّت والقمع والقهر.

هل كانت قراءات غوتيريش تنبؤات ذاتية، أم توقعات علمية؟ بعد تسعة أشهر تقريباً، يثبت للعالم هذه الأيام أن الرجل كان صادقاً إلى أبعد حدّ وعلى مستويين: الأول: يتعلق بعدم وجود إرادة سياسية حقيقية من الدول السبع الصناعية، وبقية العشرين المسيطرين على مقدرات الحياة السياسية والمالية حول العالم؛ الآخر: موصول بما يجري على سطح الكرة الأرضية، من تحولات مناخية فوضوية بالفعل.

توقع كبير علماء المناخ في وكالة الفضاء الأميركية «ناسا» غافين شميت، أن يكون شهرا تموز وآب ٢٠٢٣، الأكثر سخونة على الإطلاق، منذ «مئات إن لم يكن آلاف السنين»، وختاماً العالم يتغير فالأرض ملتهبة وحرارتها في ازدياد، والأجواء السياسية تزداد توترا وسخونة والعالم على أعتاب حرب عالمية ثالثة.

«فيست ترافيل» التركية أعلنت عن أولى رحلاتها السياحية إلى سورية في نيسان القادم

أنقرة: الاجتماع بين الرئيسين الأسد وأردوغان ليس في المستقبل المنظور

أكد عاكف تشاغطاي كليج كبير مستشاري الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن الاجتماع بين الأخير والرئيس بشار الأسد ليس مخططاً له في المستقبل المنظور، على حين أفادت وسائل إعلام تركية، بأنه من المقرر استئناف تسيير الرحلات السياحية من تركيا إلى سورية في نيسان القادم.

ونقلت مواقع إلكترونية داعمة للتنظيمات الإرهابية عن كليج قوله خلال مقابلة على قناة «سي إن إن ترك»: إن مثل هذا الاجتماع، بين أردوغان والرئيس الأسد، ليس مخططاً له في المستقبل المنظور، لكن يجري العمل على تنظيمه من جانب أكثر من جهة في الدولة التركية، من دون وجود لأي خطة واضحة لذلك حتى الآن».

وفي الحادي عشر من الشهر الجاري أكد سفير تركيا السابق في دمشق عمر أنهون أن التصريحات التركية حول عقد لقاء بين أردوغان والرئيس الأسد، وإعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، تراجعت إلى الخلف حالياً مقارنة بفترة ما قبل الانتخابات الرئاسية في تركيا.

وأوضح أنهون في حديث لموقع «إندبندنت– تركية»: إن «أردوغان كان يصرح قبل الانتخابات كل يومين أو ٣ عن عزمه لقاء الرئيس الأسد، لكن في الآونة الأخيرة، بعد الانتخابات، بدأت لا أسمع الكثير حول ذلك»، معبراً عن اعتقاده بأن أردوغان بذل جهداً لأخذ هذه الحجة من المعارضة قبل الانتخابات.

وفي التاسع من الشهر الجاري شدد الرئيس الأسد خلال مقابلة أجراها مع قناة «سكاي نيوز عربية» أنه لا يمكن أن يتم أي لقاء مع رئيس الإدارة التركية من دون شروط مسبقة، لأن ذلك يعني من دون جدول أعمال، ومن دون جدول أعمال يعني من دون تحضير، ومن دون تحضير يعني من دون نتائج، وقال: «نريد أن نصل لهدف واضح، هدفنا هو الانسحاب من الأراضي السورية، في حين هدف أردوغان هو شرعنة وجود الاحتلال التركي في سورية، فلذلك لا يمكن أن يتم اللقاء تحت شروط أردوغان»، مشدداً على أن الهدف السوري واضح وهو الانسحاب من الأراضي السورية، في حين هدف أردوغان هو شرعنة وجود الاحتلال التركي في سورية، مؤكداً في الوقت ذاته أن الإرهاب الموجود في سورية هو صناعة تركية، فـ«جبهة النصرة»، و«أحرار الشام» هي تسميات مختلفة لجهة واحدة كلها صناعة تركية وتموّل حتى هذه اللحظة من تركيا.

من جانب آخر أفادت وسائل إعلام تركية، بأنه من المقرر استئناف تسيير الرحلات السياحية من تركيا إلى سورية، في نيسان ٢٠٢٤، حيث ستبلغ تكلفة الرحلة نحو ألفي دولار، لكن الطرق التي سيتم تسيير الرحلات فيها قد تتغير وفقاً للمعطيات الأمنية.

ونقلت صحيفة «حرييت» التركية عن ممثل شركة «فيست ترافيل» التركية للسياحة: «الآن نستأنف الرحلات من جديد، ونحن نعمل مع الوكالات المحلية، فقد بدأت بلدان أخرى تسيير رحلات إلى سورية، لذلك بدأنا نحن أيضاً».

وأضافت الصحيفة: «قريباً، ستبدأ أولى الرحلات السياحية من تركيا إلى سورية، حيث بدأت شركة فيست ترافيل في تنظيم حجز جولة مدتها سبعة أيام في الفترة من ٢٠ إلى ٢٧ نيسان ٢٠٢٤ وتشمل الجولة زيارة مدن: دمشق وحلب وحماة وحمص وتدمر».

وكالات

اعتبرت تحركات واشنطن العسكرية على الحدود مع سورية محاولة لاستعراض قدراتها

السوداني وجه بتشكيل لجنة عراقية سورية إيرانية لبنانية للتحقيق باغتيال سليماني والمهندس

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني (عن الانترنت)

أعلنت مصادر نيابية عراقية أمس أن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني وجه وزارة الخارجية بتشكيل لجنة مشتركة مع سورية وإيران ولبنان لاستكمال التحقيقات في ملف اغتيال النائب السابق لرئيس هيئة «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس والقائد السابق لفيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الفريق قاسم سليماني، وذلك بالتزامن مع التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة على الحدود بين سورية والعراق.

وحسب وكالة «المعلومة» العراقية، قال نائب رئيس كتلة «السند الوطني» النيابية فالح الخزعلي، أمس الأحد: إنه «بناءً على مخاطباتنا لهذا الملف والوقوف على تداعياته وجه مكتب رئيس الوزراء وزارة الخارجية بتشكيل لجنة مع إيران وسورية ولبنان لاستكمال التحقيقات».

وأضاف: إن «القاتل معروف بهذه الحادثة وهو الولايات المتحدة الأميركية، لكن هناك جهات أخرى متورطة»، لافتاً إلى أن «هذه الجهات أعطت المعلومات وراقبت تحركات قادة النصر».

بدوره، أكد عضو «الحراك القانوني الشعبي» أحمد شهيد الشمري، حسب «المعلومة» أن الدعوى القضائية بحق قتلة «قادة النصر» نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس والفريق قاسم سليماني لا تزال قائمة أمام المحاكم العراقية المختصة.

جاء ذلك في وقت رأى فيه القيادي في تحالف «الفتح» العراقي عائد الهلالي أن التحركات العسكرية للولايات المتحدة الأخيرة محاولة من واشنطن لاستعراض قدراتها ولكسب حرب الطاقة مع دول الشرق الأوسط.

ونقلت «المعلومة» عن الهلالي قوله: إن «هناك قلقاً أميركياً من ارتفاع قدرات «الحشد» وخاصة بعد هزيمة عناصر داعش الإرهابي».

وأضاف: إن «توجه أميركا لاتخاذ بعض الخطوات توحي بمحاولتها لكسب حرب الطاقة مع دول الشرق، فضلاً عن سعيها إلى استعراض قدرتها أو إرسال رسالة بأنها مازالت مسيطرة على دول منطقة الشرق الأوسط».

واعتبر أن «الولايات المتحدة فشلت في جميع حروبها العسكرية منذ حرب كوريا ولغاية الآن ومن المستبعد خوض حرب جديدة مع دول المنطقة».

من جانب آخر، دعا القيادي في ائتلاف دولة القانون حيدر اللامي لـ«المعلومة» الحكومة ووزارة الخارجية العراقية إلى ضرورة الاستفهام عن التحركات العسكرية الأميركية المريبة التي تحدث في الوقت الراهن.

وأضاف اللامي: إن «الاتفاقية الأمنية مع أميركا تنص على عدم وجود حصانة للقوات المقاتلة الأجنبية على الأراضي العراقية».

على ضفة موازية، رأى المحلل السياسي العراقي قاسم التميمي أن «السفيرة الأميركية لدى بغداد ألينا رومانوسكي تتحرك لتحقيق هدف يخدم مخططات بلادها في العراق، من خلال السعي والتحرك من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة، وخصوصاً أنها خبيرة في هذا المجال وخريجة لجامعة تل أبيب».

وأضاف التميمي: إن «الإدارة الأميركية لديها تحركاتها وتوجه سفيرتها في بغداد بالتحرك واللقاء بمختلف الشخصيات السياسية والأمنية، فضلاً عن العلاقات والدعم الذي تقدمه للإقليم، ما يؤكد أن الأيام المقبلة قد تحمل معها مفاجآت».

وأشار إلى أن «سفيرة واشنطن تعمل على أكثر من خط، حيث لديها تحرك نحو الجوانب الأمنية المتعلقة بمخيم «الهول» جنوب شرق الحسكة بهدف خدمة الإرهابيين داخل هذا المخيم، بعد أن قامت بعقد بعض الاجتماعات مع القادة الأمنيين».

وكالات

استهدف مواقع «النصرة» في جبل الزاوية وسهل الغاب وواصل تمشيط البادية من الدواعش

الجيش يعترض دورية للاحتلال الأميركي بريف القامشلي ويجبرها على تغيير مسارها

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

واصل الجيش العربي السوري الرد على خروقات تنظيم جبهة النصرة الإرهابي لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، في حين خاضت وحدات من الجيش اشتباكات ضارية مع دواعش البادية، على حين منع عناصر حاجز للجيش دورية تابعة لقوات الاحتلال الأميركي من المرور في قرية تل ذهب بريف القامشلي شمال الحسكة، وأجبرها على تغيير مسارها باتجاه طريق آخر.

وفي التفاصيل، أكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، استهدفت بالمدفعية الثقيلة مواقع لـ«النصرة» في محاور السرمانية والزيارة وخربة الناقوس في سهل الغاب الشمالي الغربي، في حين دكت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب مواقع للإرهابيين، في كنصفرة وسفوهن والفطيرة بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، وفي محيط معارة النعسان في ريف إدلب الشمالي.

وأوضح المصدر أن ضربات الجيش المدفعية والصاروخية كبدت تنظيم «النصرة» خسائر فادحة، وجاءت رداً على اعتداءات مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها التنظيم، بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بقطاع ريف إدلب الجنوبي من منطقة خفض التصعيد وفي البادية الشرقية، وأوضح مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش خاض أمس اشتباكات ضارية مع خلايا من تنظيم داعش الإرهابي، في بادية السخنة بريف حمص الشرقي، ما أسفر عن مقتل العديد من الدواعش وإصابة آخرين إصابات بالغة، لافتاً إلى أن وحدات أخرى من الجيش تواصل تمشيط بادية الميادين شرق دير الزور من الدواعش.

من جهة ثانية، منع عناصر حاجز للجيش العربي السوري دورية تابعة لقوات الاحتلال الأميركي من المرور في قرية تل ذهب بريف القامشلي، وذلك حسب مصادر إعلامية معارضة.

وأوضحت المصادر أن عناصر الحاجز اعترضوا طريق دورية للاحتلال الأميركي مؤلفة من أربع مدرعات عسكرية وأجبروها على تغيير طريقها.

تزامن ذلك مع إدخال قوات الاحتلال الأميركي تعزيزات جديدة من الأراضي العراقية إلى قواعدها غير الشرعية في ريف الحسكة.

ووفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة، استقدمت قوات الاحتلال الأميركي خلال الساعات الفائتة رتلاً عسكرياً إلى مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» عبر معبر الوليد غير الشرعي، ضم ٣٠ شاحنة محملة بمواد لوجستية وعسكرية وكتل إسمنتية وصناديق مغلقة، حيث اتجه الرتل نحو قواعد تابعة للاحتلال في تل بيدر وقسرك واستراحة الوزير بريف الحسكة.

كما أفادت المصادر الإعلامية المعارضة بمرور رتل عسكري لقوات الاحتلال الأميركي مؤلف من ٤ سيارات عسكرية في بلدة العزبة بريف دير الزور الشمالي، قادماً من قاعدة الاحتلال في حقل «كونيكو» للغاز شمال دير الزور، ثم توجه الرتل باتجاه بلدة الصور في ريف دير الزور الشمالي.

في المقابل جدد الاحتلال التركي اعتداءاته على مناطق منبج شمال شرق حلب واستهدف بقصف مدفعي نقطة عسكرية للجيش العربي السوري في قرية توخار بريف منبج شرق حلب وفق المصادر الإعلامية المعارضة التي أشارت إلى أن وحدات من الجيش قصفت بالمدفعية الثقيلة مواقع لـ«النصرة» في محيط النقطة التركية في مدينة الأتارب، ومحيط قرى كفرعمة والقصر والوساطة والأبزمو وتديل بريف حلب الغربي.

من جهة ثانية، قضى شخص تحت التعذيب على يد عناصر قوات حرس الحدود التركي «الجندرما»، الذين أقدموا على رميه داخل الأراضي السورية، حيث عثر على جثته مقتولاً على الحدود السورية– التركية، بعد عبوره عبر طرق التهريب، من جهة شمارين بريف حلب الشمالي حسب المصادر المعارضة.

كما تعرض ٥ مواطنين للضرب والتعذيب والتنكيل بهم، من «الجندرما» التركية، التي تواصل انتهاكاتها بحق من يحاولون تجاوز الحدود، حيث يتعرضون لأبشع الممارسات.

وفي عفرين المحتلة شمال غرب حلب، أقدمت الاستخبارات التركية برفقة مسلحين مما تسمى «الشرطة المدنية»، على اعتقال شخص بشكل تعسفي لأسباب مجهولة، بينما قالت المصادر المعارضة: إنه تعرض لأشد أنواع التعذيب بعد تحويله إلى أحد السجون في مركز المدينة، في حين لا يزال مصيره مجهولاً.

في الغضون، أعلنت وزارة الدفاع التركية، «تحييد» اثنين من مسلحي «ما تسمى «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قسد» في مناطق شمال سورية، وفق ما ذكرت وكالة «الأناضول».